ولو قدم ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد
فلا باس واعتبر تعرضه في عيبه لصدق شاهده
لان اليمين والشهادة حجتان مختلفا الجنس
فاعتبر ارتباط احداهما بالاخرى لبصيرا
كالنوع الواحد واما يحلف بعد شهادته
وتعديله لانه انما يحلف من قوى جانبه وجانب
المدعى فيما ذكرانما يقوى ح وفارق عدم
اشتراط تقدم شهادة الرجل على المراتين لقيامهما
مقام الرجل قطعا ولا تنزيل بين الرجلين
وله ترك حلفه بعد شهادة شاهده وتحليف
خصمه لانه قد يتورع عن اليمين ويمين
الخصم تسقط الدعوى فان نكل خصمه عن
اليمين فله اى للمدعى ان يحلف يمين الرد كما
ان له ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لان
تلك لقوة جهته بالشاهد وهذه لقوة جهة
قبول الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا في
المال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلو لم
يحلف سقط حقه من اليمين كما سياتي في
الدعاوى ولو قال رجل لمن بيده امة وولدها
يترقما

يترقما هذه مستولدتي علقت بذا في ملكي
مني وحلف مع شاهده او شهد له رجل وامراتان
بذلك ثبت الايلاد لان حكم المستولدة حكم
المال فتسلم اليه واذا مات حكم بحريتها باقراره
وقولي مني من زيادتي لانسب الولد وحريته
فلا يثبتان بذلك كما لا يثبت به عتق الام
فيبقى الولد بيد من هي في يديه على سبيل الملك
وفي ثبوت نسبه من المدعي بالاقرار ما مر في
بابه او قال لمن بيده غلام يسترقه كان لي بعته
واعتقته وحلف مع شاهد او شهد له رجل
وامراتان بذلك انتزعه منه وصار حرا باقراره
وان تقاصر استحقاق الولاء لانه تابع ولو ادعوا
اي ورثة كلهم او بعضهم مالا عينا او دينا او
منفعة لمورثهم واقاموا شاهدا وحلف معه
بعضهم فقط على الجميع لا على حصته فقط انفرد
بنصيبه فلا يشاركه فيه اذ لو سوركه فيه لملك
الشخص بيمين غيره وبطل حق كامل حاضر
بالبلد وكل حتى لو مات ليركين ورثته ان
يحلفوا وغيره من صبي او مجنون او غايب اذا

Copyright © King Saud University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)